اكتوبر 2021

دور الحكم المحلي والمؤسسات المجتمعية في الإدارة السلمية المشتركة للموارد الطبيعية: إضاءات من وسط وشمال دارفور

الطبيعية: إضاءات من وسط وشمال دارفور.

موجز تعليمي من مركز فاينشتاين الدولي

سافيريو كراتلي

هذا هو الموجز التعليمي الرابع ضمن سلسلة الموجزات التعيلمية لمشروع «تَعاضد (٢):الانتقال إلى التنمية»، وهو شراكه تقودها خدمات الإغاثة الكاثوليكية و تضم الوكالة الكاثوليكية للتنمية الخارجية (CAFOD) ، ومنظمة العون الكنسي النرويجي (NCA)، و أوكسفام امريكا، ومنظمة الرؤية العالمية (World Vision)، ومركز فاينشتاين الدولي التابع لكلية فريدمان لعلوم وسياسات التغذية بجامعة تافتس، و تمولها المعونه البريطانية (UK AID). و تهدف سلسلة الموجزات التعليمية إلى تعزيز الوعي والفهم حول استخدام الموارد الطبيعية وإدارتها في الواقع الدارفوري و ذلك بغرض دعم برنامج تعاضد (٢)، و بصورة أوسع دعم البرامج والسياسات التي تسعى بفعالية لبناء سبل كسب عيش صامدة.

استعرض الموجز الأول النظم الزراعية و الرعوية مسلطاً الضوء على أنظمتها المتجدده و المتداخلة لحيازة الأراضي. لقد ساهمت الضغوط المتزايدة على الموارد الطبيعيه في توتير العلاقات وقادت في بعض الأحيان الى الاستقطاب الاجتماعي و النزاع. يواصل الموجز الثاني في ذات الفكرة و يستعرض التحولات في الاستراتيجيات المتخصصه لسبل كسب العيش الزراعية و الرعوية، في الوقت الذي تبرز فيه استراتيجيات جديدة. يجب ان تعكس البرامج و السياسات هذه الحقيقه و تدعمها. يناقش الموجز الثالث مسألة المشاركة المجتمعية في مشاريع إدارة الموارد الطبيعية (NRM) وكذلك الفرص والتحديات لضمان تلك المشاركة. يتناول هذا الموجز الرابع الحكم المحلي ودوره في إدارة الموارد الطبيعية، و في نظم حيازة الأراضي (الذي تمت مناقشته في الموجز الأول)، و في حل النزاعات بهدف دعم الإدارة السلمية والمشتركة للموارد الطبيعية.

مقدمة

يعتمد غالبية الناس في دارفور في معاشهم على الأرض. وهنا تعتبر «الأرض» مرادفةً لـ «البيئة الطبيعيّة». وتقوم معظم الأسر بزراعة الحبوب ورعي الماشية، سواء كانت تلك الماشية ملكاً لها أو لشخص آخر أو خليطاً من الاثنين. وغالبًا ما يتخصص أفراد الأسرة المختلفون إما في زراعة المحاصيل أو في تربية الماشية. وتستهلك الأسر جزءًا من الإنتاج وتبيع الفائض في السوق. أما أولئك الذين لديهم إمكانية الوصول إلى الموارد الكافية فإنهم يقومون أيضًا بزراعة المحاصيل النقدية.

تعتبر البيئة الطبيعية في دارفور فضاءاً يتسم بتنوع كبير وظروف مناخيّة شديدة التباين. هي فضاء لا يمكن التنبؤ فيه، بين العام و الاخر، بالأماكن التي ستنجح فيها المحاصيل او تلك التي سينموا فيها العشب. و عليه، فإن القدرة على التواجد في المكان المناسب في الوقت المناسب بحيث

يستفاد باكراً من جيوب الفرص التي لا تبقى لفترات طويلة، هي القدرة التي تصنع الفارق في هكذا ظروف. وتستند هذه القدرة على المعرفة العميقة واللصيقة بذلك الفضاء - بتنوعه البيولوجي، و تربته، وحتى تضاريسه - والطرق التي تتغير بها خلال الفصول. واليوم، يمكن أن يستعاض عن بعض من هذه القدرة عبر تعاملات السوق، على الأقل بالنسبة لأولئك الذين يستطيعون تكبد تكلفة ذلك.

عندما يتعلق الامر بسبل كسب العيش، فإن «البيئه الطبيعية» لا تمثل في جوهرها «الطبيعة» (كما يتم تعريفها بصورة موضوعية في العلوم و برامج التنمية)، إنما تمثل البيئه الطبيعية الطريقه التي يصوغ بها الناس تجاربهم مع تلك الطبيعه. إن تجارب الناس مع البيئه الطبيعية يتم تحقيقها بوساطة أناس اخرين، اكانت وساطة مباشرة أو عبر وسائطٍ اجتماعية ومؤسساتية.

عليه، فإن البيئة ذات الأهمية القصوى للناس، من دون شك، هي البيئة الإجتماعية والقانونية، كما إن علاقاتهم مع «البيئة الطبيعية» تمثل أولاً وقبل كل شيء علاقات مع أناس آخرين. وهنا، تقود هذه القاعدة العامة البسيطة تطوافنا القصير في موضوع الإدارة السلمية للموارد الطبيعية في دارفور.

تم تنظيم هذه الموجز في أربعة أقسام. يسلط القسم الأول، مع مجموعة مختار من العناوين البارزه، الضوء على السياق العام لإدارة الموارد الطبيعية في دارفور من منظورٍ تاريخي.
يستند القسم الثاني على دراستين حديثتين أجرتهما جامعتي الفاشر و زالنجي في شمال ووسط دارفور. و بينما ركزت دراسة جامعة الفاشر على اللجان القاعدية لإدارة الموارد الطبيعية، ركزت دراسة جامعة زالنجي على الحوكمه المحلية و الإدارة الأهلية. يقدم هذا القسم تأملاً تحليلياً حول التصورات المحلية و الإفتراضات التي تقوم عليها فيما يتعلق بموضوع إدارة الموارد الطبيعية و حوكمتها في دارفور المعاصرة. لا يتسع المجال هنا لتغطية تفاصيل هاتين الدراستين التين ستنشران قريباً كورقتي عمل.

يقدم القسم الثالث النتائج الأساسية للدراستين ويستنتج بعض الملاحظات الختامية حول الإدارة السلمية المشتركة.
يستنبط القسم الرابع والأخير مجموعة من التوصيات لعمل برنامج تعاضد (٢)، ولكنه يستنبط أيضًا بعض التوصيات العامة التي قد لا تكون في متناول برنامج تعاضد الحالي إلا أنها تستحق الإبقاء عليها في الأفق.
يستند الموجز على مصادر ثانوية فقط: وهي تقارير دراستي وسط وشمال دارفور، إضافة إلى مراجعة الدراسات السابقه برغم المعوقات التي تحف هكذا عملية. لقد عمل المؤلف مع فريقي الجامعتين عن كثب أثناء التحضير لدراستيهما وتابع عمليّة جمع البيانات عن بعد، لكنه لم يجرِ بحثًا قط في دارفور.

1. السياق العام

إرث يثير الحيرة

تستند الحوكمة المتعلقة بإدارة الموارد الطبيعية في دارفور في الوقت الراهن إلى إرث من ضعف الفهم للواقع على الأرض، والى توتر بين «الشرعية» و«القانونيّة». ويعود هذا التوتر والارتباك الكبير الذي يرافقه إلى ما قبل اندلاع نزاع ٢٠٠٣ بفترة طويلة. ويتتبع العلماء أصول هذا الإرتباك إلى الحقبة الاستعمارية، و ازدواجية تسجيل حيازة الأرض. فمن جهة، تم إدخال نظام التملك الحر الرسمي والإيجار وفقاً للنموذج البريطاني، و من جهة ثانية، تم إنشاء نظام «عرفي» رسمي في إطار «الإدارة الأهلية»، يعمل بالتوازي مع نظام التملك الحر الرسمي و الإيجار ولكنه يعتبر أقل شأنا منه إلى حد ما.[1]

2

1 - يمكن العثور على لمحات تاريخية جيدة في (الشاذلي وآخرون ٢٠٠٦) وعثمان وآخرون. (٢٠١٣).
2 - على وجه الخصوص قانون سندات ملكية الأراضي لعام ١٨٩٩ ، وقانون تسجيل الأراضي والتصرف فيها لعام ١٩٢٥ ، وقانون حيازة الأراضي لعام 1930.

إن الأنواع الجديدة من حيازة الأراضي و التي أدخلت على التشريع الاستعماري على النطاق الواسع للبلاد خلال الفترة بين عامي ١٨٩٩ و ١٩٣٠، ، تجاهلت إلى حد كبير النظم العرفية القائمه و التي أسست عليها الإدارة الأهلية. لقد استندت هذه النظم إلى حقوق المنفعه المتعددة والمتداخلة، والتي تدمج مزيجاً من الاحتياجات المختلفة، خصوصاً تلك المرتبطة بالاتجاهات الرئيسية لتخصصات سبل كسب العيش في الإقليم: زراعة المحاصيل (التي كانت في ذلك الوقت تأخذ شكل الزراعة المتنقلة)؛ وتربية الماشية التي كانت في الغالب الأعم تقوم على الترحال. وفي الاوضاع القانونية الاستعمارية الجديدة، كانت حقوق الانتفاع المرتبطة بسبل كسب عيش الناس ممثلة تمثيلا ضعيفا. وبشكل خاص، تغاضت أطر حيازة الأراضي الرسمية عن حقوق الاستخدام المتعلقه بالرعاة في فضاء الموارد الطبيعية ولم يتم التعاطي معها إلا من خلال آليات الإدارة الأهليه على المستوى المحلي.

كما أساءت الإدارة الاستعمارية أيضاً فهم زراعة المحاصيل والرعي باعتبارها لهما كممارستين منفصلتين ومتنافستين. وتبعاً لذلك، أدخلت الإدارة الإستعمارية خطأً لا يزال شائعًا حتى اليوم، في بلدان كثيرة بخلاف السودان: ألا و هو الفشل في الاعتراف بأن الوصول إلى المناطق الصغيرة المناسبه للزراعه في دارفور، لكونها تعتبر نسبياً أكثر رطوبة من غيرها، تلك المناطق المجاورة للأودية — يمّكن الرعاة من تحقيق عائدات ليس فقط من تلك المناطق ولكن كذلك من المناطق الجافة الشاسعة التي كانت ستظل غير مستخدمه دون وصول الرعاة اليها. وبناءاً على هذا الخطأ، أعطت الإدارة الاستعمارية قبل عام ١٩٤٤ ، و بصورة رسمية، الأولوية لزراعة المحاصيل في مسائل النزاع على الأرض.[3]

وحتى مع وجود هذا التحيز الراسخ بعمق في القانون، فإن التكامل التقليدي بين التخصصين (الزراعة والرعي) وقدرة مدراء الأراضي التقليدية على تنظيم اندماجهما، استمرا في العمل بشكل جيد حتى النصف الثاني من القرن العشرين. وعلى المستوى القطري، تم تقويض الإدارة التقليدية للأراضي بشكل بالغ في أعقاب الإلغاء الرسمي للمستويات العليا للإدارة الأهلية مع صدور قانون الحكم المحلي الشعبي لعام ١٩٧١ وسن قانون المحاكم المحلية الشعبية في عام ١٩٧٣. إلا أن هذين القانونين كانا يهدفان بشكل أساسي إلى دعم تطوير الزراعة الآلية على امتداد نهر النيل وشرق السودان. أما في دارفور، حيث تم الشعور بتأثيرهما بعد فترة غير وجيزة، فقد ظل نظام الحاكورة التقليدي ساريًا على امتداد السبعينيات وكان يديره الشيوخ الذين يمثلون المستوى الأدنى من مستويات الإدارة الأهلية (عبد الجليل ٢٠٠٨ ؛ أونرو ٢٠١٢).

و ساء الوضع بصورة أكبر تحت تاثير الجفاف الكبير بين عامي ١٩٦٩ و ١٩٧٣ و التعزيز المحموم للزراعه على حساب الرعي. أستعاد مشروع قانون الإدارة الأهلية لعام ١٩٨٧ مؤسسة الادارة الاهليّة، ولكن بسلطات ضعيفة تتعلق بمسائل إدارة الموارد الطبيعية وحيازة الأراضي[4] . إن قانون الإدارة الأهلية لعام ١٩٩٠ وقانون الحكم المحلي لعام ١٩٩٨ - صدرا في وقت احتاجت فيه الحكومة لسكان الريف للقتال إلى جانبها في الحرب الأهلية – منحا بعض الاعتراف الإضافي بحقوق الانتفاع العرفية للمجتمعات المستقرة و لكنهما غضا الطرف عن حقوق الرعاة.[5]

واعتبارًا من عام ٢٠٠٦، «لم يكن هناك تشريع اتحادي يعاقب على التعدي على استحقاقات الرعاة في الموارد الطبيعية، لا سيما الأراضي [...] ويعامل التشريع الحالي أراضي الرعي [...] بالأساس على أنها اراضي فائضه» (الشاذلي وآخرون ٢٠٠٦،٤١٢،٢٤:) واليوم، يميل فضاء الموارد الطبيعية الذي يستخدمه الرعاة إلى أن يمثّل بوصفه عبارة عن مساحات «للوصول المفتوح»، في حين أن الأرض المستخدمة لزراعة المحاصيل تمثل نموذجا لـ «نظام ملكية عامة»؛ ومع ذلك، تنطبق القواعد العرفية والقواعد المؤسسيّة المتميزة على كليهما (يانق وآخرون ٢٠١٩).

---

3 - أوصت لجنة حفظ التربة لعام 1944 بأنه «حيثما كان الرعاة الرحل في منافسة مباشرة على الأرض مع المزارعين المستقرين ، فإن السياسة التي يجب اتباعها هي أن حقوق المزارع تعتبر ذات أهمية قصوى ، لأن محاصيله تدر عائدًا أكبر لكل وحدة مساحة» (جلال الدين الطيب ، ١٩٨٥: ٣٥ ، في الشاذلي وآخرون ، 2006: 19).

4 - الشاذلي وآخرون (٢٠٠٦: ٢٠) لاحظ أنه «مع إلغاء الإدارة الأهلية [...] حُرم الرعاة الزراعيون من الممثلين المؤثرين وذوي الخبرة الذين كانوا في وقت سابق يصوغون مطالبهم وشكاواهم [...] لم يستطع مشروع قانون [الإدارة الأهلية لعام ١٩٨٧] إصلاح الضرر ، و كانت النزاعات بين المزارعين والرعاة ، والاحتكاكات بين المجموعات واللصوصية واسعة النطاق تلوح في الأفق بشكل كبير في البلاد. في غضون ذلك ، تصاعدت الحرب الأهلية بين الشمال والجنوب إلى مستويات غير مسبوقة "(٢٠٠٦: ٥ ، ٢٠).

5 - كما أن قانون المعاملات المدنية لعام ١٩٨٤ يحمي «حق الانتفاع المشروع» ضمن حدوده حتى لو لم تكن الأرض مسجلة.

لقد تم الاعتراف السياسي مؤخراً في العام ٢٠١٨ بالمساهمة الاقتصادية للإنتاج الحيواني القائم على الترحال، وبالتالي بالأهمية الاقتصادية الكبيرة لمسارات الماشية، (جمهورية السودان ٢٠١٨، في بهنك وآخرون .٢٠٢٠).

تم إدخال مستوى إضافي من التعقيد في دارفور نتيجة لحرب عام ٢٠٠٣. و في أعقاب نزوح السكان الفارين من مناطق النزاع، تم تشتيت قادة الإدارة الأهليّة المتضررين وإبعادهم عن مجتمعاتهم. وفي الأثناء، برزت قيادة غير رسمية إضافية في مخيمات النازحين، و التي ضمت شبابًا أفضل تعليما و من ذوي المهارات في التعامل مع السياسات المتعلقة بتوفير الخدمات.

أعادت القيادة العرفية تشكّيل نفسها تلقائيًا في مخيمات النازحين، بعد تفككها بالنزوح القسري والقتل. و تم تحديد وظائف هذه القيادة الجديدة بناءاً على الاحتياجات في المخيمات، مع التركيز على المنظمات غير الحكومية والوكالات الدولية التي تديرها أكثر من التركيز على السلطة المركزية البعيده. تشهد هذه العمليات على قدرة النظام العرفي على التكيف والصمود. لكنها أيضًا تعكس تشكيل مستوىً جديد للحوكمة و الذي يتتطور في إطار تقديم المساعدات الإنسانية، الذي يتسم بوجود كبير للبنية التحتية الخدمية والإدارة الضرورية ذات المستويات المتعددة (يونغ وماكسويل ٢٠١٣).

أخيرًا، استجدت أبعاد إضافية في التصورات المرتبطه بالبيئة الطبيعية وحوكمتها نتيجة لإنشاء مؤسسات جديدة مثل اللجان المجتمعية لإدارة الموارد الطبيعية (CBNRM).

التحولات في الممارسات الزراعية[6]

إلى جانب تأثير التشريعات المتحيزة و المتغافلة، تم فصل الرعي وزراعة المحاصيل عن بعضهما البعض من خلال التغيرات في الممارسات الزراعية وإخضاع الزراعة لمنطق السوق منذ الثمانينيات فصاعدًا، مما أخضع فضاء الموارد الطبيعية لأنواع جديدة من المطال. وقد تضمنت هذه المطالب الجديدة تسليع مخلفات المحاصيل، وبشكل متزايد مياه شرب الماشية، والإدخال غير المنظم للمحاصيل النقدية المروية والعمالة الأجيرة (لكلٍ من الزراعة وللرعي).

لاحظ المحللون أيضًا وجود تسارع حاد في استخدام فضاء الموارد الطبيعية لزراعة المحاصيل، من حيث المساحة المزروعه، ونوع المساحات المستهدفة - كانت مناطق الترب الطينية ذات حين الأكثر ملائمه لتربية الماشية لكنّها صارت تُستخدم الآن بالكامل تقريبًا للزراعة – كما ان فترة موسم الزراعة صارت تمتد إلى الموسم الجاف من العام من أجل زراعة المحاصيل النقدية. لكن هذه الظاهرة ليست بنفس المستوى في المناطق المختلفه، وبالتالي فإن من الضروري إيلاء اهتمام خاص لنقاط الضغط؛ على سبيل المثال، المناطق التي يتم فيها إغلاق مسارات الماشية أو تقليصها إلى الحد الذي يضاعف من مخاطر إلحاق الضرر بالمزارعين؛ أو المناطق التي تمتاز بترب وادي عالية الخصوبة و التي تمتاز بسهولة الوصول إلى أسواق بيع المحاصيل النقدية، مما يؤدي إلى زيادة الضغط من المنتجين التجاريين، الذين غالبًا ما يكونون غائبين، ويمنع وصول النساء والرعاة لرعي حيواناتهم .[7]

في أعقاب تحديات الجفاف والمجاعه المتطاولة خلال السبعينيات والثمانينيات، كانت هناك موجات من هجرة المزارعين و الرعاة باتجاه الجنوب. اختار العديد من رعاة الإبل الهجرة والاستقرار بأسرهم في مناطق أبعد جنوبا، حيث يمكنهم تنويع سبل كسب عيشهم بالعمل في الزراعة وغيرها من الأنشطة مع الاستمرار في الترحال بشكل موسمي مع جمالهم. وبدأت ظاهرة توطين الرحل في الثمانينيات على خلفية تاريخ طويل من السياسات التي تدعم التوطين وزراعة المحاصيل. وخلال العشرين عاماً الماضية، زادت نسبة التوطين. وبات اليوم، عدد كبير من الرعاة يزاولون الزراعه المعيشية جنباً إلى جنب مع تربية الماشية.

و باتت المناطق التي ساد فيها التكامل بين التخصصين المتمايزين لزراعة المحاصيل وتربية الماشية تشهد بصورة دائمه تنافساً محموماً بين ممارسات و احتياجات متجانسه، خاصة في المناطق المحيطة بالأماكن السكنيّة (حتى حوالي ٢٠ كيلومترًا). وتضاعف الصراع حول حقوق الوصول،

---

6 - تمت تغطية هذا الموضوع بمزيد من التفصيل في الموجز الثاني. انظر أيضًا يونغ وآخرون ٢٠١٩ .

7 - في شرق دارفور ، تشجع الإدارة الأهلية أصحاب القطعان الأكبر حجمًا على عبور بحر العرب باتجاه جنوب السودان في الموسم الجاف من أجل ترك مساحة للقطعان الأصغر التي تبقى في منطقة بحر العرب.

8 - النظام القانوني العرفي الذي ينظم التاريخ الذي يجب فيه حصاد المحاصيل وأن يحصل الرعاة على بقايا المحاصيل (تعني كلمة طليق باللغة العربية «إطلاق الحيوانات»)

بما في ذلك الصراع بين أنظمة الإنتاج الرعوية المختلفة التي تستغرق فترات متفاوتة من الوقت في مناطق الرعي المختلفة (انظر سليمان ويونغ ٢٠١٩)، فيما يتصل بالوضع المعقد لعرف الطلّيق[8] ، و الذي تدور حوله منافسة شرسة على موارد الرعي .

خلال حرب عام 2003، فر الناس من العنف وانتهى بهم الأمر لقضاء سنوات في مخيمات النازحين. وسرعان ما تم احتلال بعض مزارع هؤلاء من قبل مستخدمين جدد، على الرغم من قلة الأدلة المبلغ عنها فيما يتعلق بحجم وتكرار هذه الظاهرة. والآن تم الاعتراف ببعض الحقوق السابقة للعائدين، لكن البعض الآخر يواجه منافسة شرسة من قبل المستخدمين الحاليين. وفي حين أن الإنصاف في تأمين أساس لنظام كسب العيش للعائدين يبدو بديهيًا، فإن الأساس القانوني لادعاءات السيطرة الفردية والحصرية للاراض يبدو ضعيفًا من كلا الجانبين. ويزداد هذا الوضع تعقيدًا بسبب الخصخصة المتزايدة للأراضي الأكثر إنتاجية.

التحولات في فهم الحيازة[9]

لقد اهتم تسليع البيئة الطبيعية، الذي جلبه الاستعمار أولاً و العولمة فيما بعد، باستخدامات معينة وما يرتبط بها من موارد أكثر من غيرها. وقد أدى ذلك إلى وضع مجموعات المستخدمين المختلفة على مسارات متباينة: فالأرض مخصصة ومحمية للزراعة ولكن ليس بالضرورة للرعي؛ و تظل "الأراضي الزراعية" غير المستخدمة مرتبطة بالمستخدمين الأصليين لعقود من الزمان ولكن "المراعي" غير المستخدمة يتم تصويرها على الفور كأرض فارغة متاحة "للتنمية".[10] سجل العلماء تحولًا تدريجيًا في الطرق التي يتبعها الناس في علاقتهم بالفضاء الطبيعي الذي يدعم سبل كسب عيشهم. وينتقل التغيير من التركيز على حقوق الاستخدام، التي يتم التفاوض حولها على أساس ضرورات المستخدمين المتعددين في ظروف تتسم بالتباين، إلى الشعور المتزايد بالملكية الحصرية والفردية للأرض. ونادرًا ما تستند الملكية إلى سندات قانونية فعليّة، حيث أن معظم الأراضي في دارفور لا تزال غير مسجلة وبالتالي فهي تعتبر مملوكة للدولة من الناحية القانونية.

تأتي المزاعم الإقصائية الجديدة من المزارعين والرعاة، على حد سواء، وترتبط عمومًا بالتوطين وزراعة المحاصيل. وغالبًا ما تكون مرتبطة بسوء التكيف الناجم عن إرث السياسات التي قوضت اللاإقصائية العرفية واستبدلت ذلك بمنطق السوق المتمثل في الإقصاء الذي يستفيد من الندرة. واليوم، يبني الناس الذين مارسوا الزراعة لأجيال مزاعمهم الإقصائية على "الملكية" الموروثة المتجذرة في نظام الحاكوره "للموطن" القبلي - على الرغم من أن أراضي الحاكورة القبلية كان يحتفظ بها بواسطة مجتمع من المستخدمين، والذي يمكن أن يشمل المهاجرين والغرباء، و وبالتالي فإنها لم تكن "قابلة للتوريث" كامتيازات حاكورةٍ فردية. يبني الأشخاص من خلفيات رعوية و الحديثي العهد نسبيًا، بالزراعة مزاعمهم الإقصائية على أنهم وجدوا الأرض شاغرة واستخدموها لعدة سنوات. ويبدو أنهم أيضًا يطبقون تفسيرًا شخصيًا لترتيبات الحيازة العرفية للارض لكنهم يتجاهلون متطلبات التخصيص الرسمي لها[11] أو أنهم يزعمون ببساطة أن الأرض ملك للدولة ويمكن لأي شخص استخدامها عندما تكون شاغرة. ليس لأي من هذه المزاعم أساس قانوني لاستبعاد ما يسمى ب "الغرباء" (عثمان وآخرون، 2013).

إن التركيز الجديد على "الميراث" كأساس رئيسي للمزاعم في فضاءات الموارد الطبيعية - في مقابل التخصيص من قبل الإدارة المحلية - مهم. فهو يعكس التحول في فهم وتصوير حيازة الأراضي نحو السيطرة الفردية والحصرية المرتبطة بمفهوم اليوم للملكية الخاصة. لكن العملية التي من خلالها تصير الأرض، التي لم تكن "مملوكة" بالمعنى الحالي للملكية الخاصة عن طريق الميراث، مملوكة بهذا المعنى تظل عمليّة غامضة.

لقد مثل التحول في الحصول على الأرض من التخصيص إلى الميراث آلية فعالة لاستبعاد النساء. إن تخصيص الأراضي من خلال نظام "الدار" أمن سبيل كسب عيش للنساء كأفراد في المجتمع، مثلهم مثل الرجال. وبدلاً عن ذلك، فإن حقوق النساء في تملّك الأرض من خلال الميراث أضعف بكثير لأنها تستند إلى الشريعة الإسلامية. وفي بعض المناطق قد يتم تعويض هذا النقص في حقوق النساء جزئيًا من خلال مشاركة المرأة في اللجان المجتمعيّة لإدارة الموارد الطبيعيّة.

---

9 -يستند هذا القسم إلى حد كبير على عثمان وآخرون (٢٠١٣).
10 -تنظم الإدارة الأهلية استخدام المراعي من قبل قطعان الرعاة.
11 -راجع. عثمان وآخرون: «يسقط الحق في الأرض للمهاجرين والمزارعين الغائبين عن القرية لأكثر من ثلاث سنوات ، ويمكن [إعادة] تخصيص الأرض من قبل شيخ القرية» (٢٠١٣: ١٩).

2. داخل "إدارة الموارد الطبيعية"

التصورات حول البيئة الطبيعية

كانت الادارة الاهليّة، من وجهة نظر الإدارة الاستعمارية، مجرد مؤسسة موازية ذات رتبة متدنية. في الواقع، كان الاختلاف أعمق بكثير ولم يكن الأمر مجرد مسألة درجة وإنّما كان أشبه بالفرق بين التفاح والبرتقال.

إن النظام الرسمي الذي أدخله البريطانيون في العصر الذهبي لليبرالية الاقتصادية – و هو النموذج الملهم لنظام الليبرالية الجديدة الحالي - كان متجذرًا في مبادئ اقتصاد السوق الحر. وقد أُنشئت الإدارة الأهلية لخدمة المصالح الاستعمارية وبُنيت لتلائم الواقع على أساس القانون العرفي القائم. وبحدوث ذلك، فقد حمل النظام العرفي للإدارة الأهلية معه نهجًا اقتصاديًا وطريقة للإرتباط بفضاء الموارد الطبيعية يختلفان اختلافًا جوهريًا عن مبادئ الليبرالية الاقتصادية المضمنة في النظام القانوني الرسمي. فبينما رأى النظام العرفي فضاء الموارد الطبيعية على كونه مساحة يكسب الناس فيها رزقهم، رأى فيه النظام الرسمي مواد خام وسلع للسوق. وبينما كان الأول يعمل، في الغالب، وفقًا لمنطق الاقتصاد الدائري، كان الأخير مستخرجًا، يركز على النمو الإقتصادي.

إن تاريخ إدارة الموارد الطبيعية في دارفور هو عبارة عن تاريخ للطريقه التي تعايشت بها هذه المجموعات المتباينة من القيم مع بعضها البعض وامتزجت مع بعضها البعض بصورة تدريجية، على الرغم من أن النظام الرسمي هو الذي تمتّع، في الغالب، بموقع القوة.

لقد نقلت الإصلاحات المتعاقبة تركيز حيازة الأراضي من سبل كسب العيش (في بيئة تتسم بالتذبذب) إلى التجارة وأعادت تأهيلها من حيث الوصول الآمن والمستمر والحصري والقابل للتبادل السلعي، والذي هو سمة الملكية الخاصة "الحديثة". و "بترجمة" حقوق الانتفاع القديمة إلى الإطار القانوني الجديد، فقد جزء من المعنى الأصلي في العملية، وتم وضع مجموعات مختلفة من المستخدمين على مسارات متباينة للتغيير، لا سيما فيما يتعلق بالفرق بين الزراعة والرعي.

تم التغاضي ببساطه عن بعض حقوق الاستخدام والفروق الدقيقة في النظام العرفي، لا سيما عندما بدت كتعقيدات للتجارة، كما هو الحال في مسألة الحقوق المشتركة والمرنة والمتقطعة. لكن التعقيد الدقيق لحقوق الاستخدام العرفي كان ضحية للفظاظة أكثر من كونه ضحية للضرورة.

وخير مثال على ذلك هو الطريقة التي قامت بها أطر حيازة الأراضي "الحديثة" في أفريقيا جنوب الصحراء بتجسيد المشاع على كونه مجرد أغراض قابله للاستغلال و التداول السلعي. من خلال هذه العملية، تحولت سياقات "حقوق الاستخدام" المتعددة والمتداخلة إلى تقسيم واضح بين "الأرض الخاصة" و "الأرض المشتركة" – و غالبًا ما يُنظر إلى الأخيرة على أنها تنتظر الاعتراف الكامل بها من خلال شكل من اشكال الملكية . كان هذا المسار واحدًا من العديد من المسارات المتاحة. خارج إفريقيا، يجد المرء أمثلة على إندماج المشاعات والملكية الخاصة قانونياً بطرق أكثر دقة[12] وهكذا، فإن الحرب في دارفور، بكل مآسيها وظلمها، قد جلبت إلى السطح إرثًا من أوجه القصور والإغفالات في العملية التاريخية للتحول في ملكية الأراضي وإدارة الموارد الطبيعية، و أضافت المزيد من التعقيدات.

الموارد الطبيعية: ماذا نفعل أم ماذا لدينا؟

إن النظم القانونية التي تلعب دورًا فيما نسميه اليوم "إدارة الموارد الطبيعية" تعتمد على افتراضات حول ما يتم إدارته. إن إفتراضات كتلك ليست عالمية ولا ثابتة. وعند النظر إلى ديناميات إدارة الموارد الطبيعية في دارفور، لا سيما فيما يتعلق بالنزاع، فإن مثل هذه الافتراضات تحتاج إلى تفكيك وإلى تتّبع لأصولها وتحولاتها.

إن فهم الفضاء الطبيعي كأساس ضروري لسبل كسب عيش الناس أو فهمه، على كونه مجموعة من السلع، له تبعات مهمة فيما يتعلق بإلادارة. وينتمي الفهم الشائع للموارد الطبيعية كأرصدة أو أغراض إلى المنظور الأخير، وهو منظور اقتصاد السوق.

يدعم هذا المنظور فهم حقوق الوصول على أنها حقوق حصرية وصارمة ومستمرة في ارتباطها بنموذج الملكية الخاصة. كما أنها تدعم الافتراضات المتعلقة بالمستوى – من حيث الزمان والمكان - فيما يتعلق بالفئات مثل "محلي" و "أجنبي" و التي يمكن بناؤها كأساس للاستحقاق (مثلاً،

12 - في المملكة المتحدة ، كان التحول في التركيز على حيازة الأراضي من الاستخدام إلى التجارة لا يعلى عليه ، ولكن العملية حدثت في عدة موجات وعلى مدى فترة زمنية أطول بكثير ، مما أدى إلى مشهد أكثر دقة. تتمثل إحدى النتائج في أن قانون المشاع لا يزال حتى اليوم يتضمن إمكانية اكتساب وإضفاء طابع رسمي على حقوق استخدام «الجمهور» في الأرض المملوكة ملكية خاصة (Standing ٢٠١٩).

العيش أو عدم العيش في وحدة إدارية معينة طوال العام).
وهو يدعم الافتراضات حول الحدود - المتعلّقة كذلك بالزمان والمكان - لعلاقات الناس بالبيئة الطبيعية. مثلاً، ما إذا كان سيتم تحديد طول موسم الزراعة على أساس جميع سبل كسب العيش المعتمده على الفضاء الطبيعي أو أن ذلك يتم حصريّاً على مبدأ معاظمة الاستخراج، إعتماداً على نوع الإستخدام أو ما تعنيه "تنمية الأراضي" والاستخدام المنتج للموارد الطبيعية.

يبدو أن روايات الأشخاص الذين تم إجراء مقابلات معهم في إطار الدراستين اللتين أجريتا في شمال ووسط دارفور تتشارك الفهم التقليدي لـ "الموارد الطبيعية"، خصوصاً عن الأرض والمياه، كأغراض. ويبدو انه يُنظر إلى الموارد الطبيعية على أنها أشياء موجود في مكان ما هنالك إما أن يصل الناس اليها او لا، ما يجعل من كونها مواردًا خاصيةً متأصلةً فيها ومحددةً بشكل مسبقٍ وثابت.

يمكن للنظم القانونية لإدارة الموارد الطبيعية أن تتطور بناءاً على افتراضات معينة وأن تتحول تدريجياً إلى ان نظم قانونية أخرى حتى مع بقاء دور تلك النظم دون تغيير رسميً. وقد حدثت عملية التحويل هذه لنظام الطلّيق، الذي ينظم الطريقة التي يتم بها تحويل نفس فضاء الموارد الطبيعية من "مورد للزراعة" إلى "مورد للرعي" بعد حصاد المحاصيل. يعتمد أداء الطلّيق كنظام قانوني لإدارة الموارد الطبيعية وآلية لتمكين التعايش السلمي، على مجموعة من الافتراضات المتعلقة بممارسات الزراعة وطبيعة المحاصيل. إلا أن كل منهما تعرض للتغيير بشكل كبير من خلال التقنيات الحديثة - من أنواع جديدة من المحاصيل إلى خيارات ري جديدة - ومن خلال تسليع مخلفات المحاصيل. أطال الأول فترة موسم الزراعة حتى الفترة التي كانت محددة لاستخدام الارض من قبل الرعاة، بينما قاد الثاني الى تحول كبير في المقصود "بمورد للرعي"، مانعاً وظيفة الطلّيق ذاتها. إن الحل الأمثل للجميع و الذي كان يقدمه الطلّيق في وقت من الأوقات، أصبح عرضة للخطر.

مورد واحد أم عدة موارد؟

بات من المألوف اليوم أن نقابل وجهة نظر مفادها أن بعض مناطق دارفور مخصصة للماشية وبعضها مخصص للمحاصيل. ولكن حتى في وسط دارفور، حيث تنتشر زراعة الفاكهة والخضروات على نطاق واسع، فإن الاندماج مع الرعي له جذور تاريخية عميقة. توجد مناطق رعي مهمة في الموسم الجاف حول الوديان وروافدها، بما في ذلك وادي باري ووادي أزوم. وهناك مساران قديمان لرعي الجمال بين الشمال والجنوب يمران على جانبي جبل مرة عبر مناطق زراعية هامة. ويعود تأسيس العديد من المستوطنات الرعوية العربية في وسط دارفور إلى الثمانينيات أو إلى ما قبل ذلك. وهكذا فإن إسقاط "المهنة" الرعوية أو الزراعية على أجزاء مختلفة من دارفور لا يعدو كونه مجرد تصوير وخطاب سياسي أكثر من كونه خطاب يتأسس على البيئة أو التاريخ. و يلعب تصوير الموارد الطبيعية على كونها أغراض دوراً وظيفياً في هذا الخطاب السياسي.

عند التفكير في سياق مثل إدارة الموارد الطبيعية في دارفور، فإن التصوير التقليدي للموارد الطبيعية كأشياء أو أغراض يقف عقبة في طريق إيجاد طرق سلمية للتعايش. والبديل، الأكثر انسجاما مع تقاليد القانون العرفي، هو فهم الموارد على كونها نتاج للطرق التي يرتبط الناس من خلالها بالبيئة الطبيعية. هذه الطرق محدودة فقط ببراعة الناس ومهاراتهم. و بالنظر إلى أن تفاعل الناس مع البيئة الطبيعية يتم عادةً من خلال أشخاص آخرين، فإن طرق ارتباط الناس بالموارد الطبيعية محدودة فقط بتطور هذه الوسائط الاجتماعية أو المؤسسية.

لاستخدام مثال بديهي من تاريخ دارفور، يمكن استغلال نفس المساحة الطبيعية كمورد للزراعة خلال موسم الأمطار وكمصدر للرعي خلال الموسم الجاف.
كلما زاد عدد الاستخدامات المختلفة التي يمكن إدماجها بصورة سلمية في نفس فضاءات الموارد، زادت القيمة الاقتصادية التي يتم تحقيقها بشكل مستدام من الفضاءات الطبيعية. إن تصوير الموارد كأغراض يقلل الفرص المتعددة إلى فرصة واحدة. وذلك يحجب الفرص الممكنة الأخرى ويخفي حقيقة أن الخيارات المختلفة ليست بالضرورة خيارات متعارضة.
إن التعدد غير المحدود للموارد في صورتها العلائقية، واستخداماتها السلمية من قبل مجموعات مختلفة، يتوقف على الإستناد على سبل كسب العيش، في تمثيل الفضاء الطبيعي، وإبقائه بلا تعريف. وتتعرض فرصة الإحتواء السلمي تلك للخطر في اللحظة التي يتم فيها تصوير الفضاء الطبيعي على نحو محدد من خلال فرصة واحدة من بين العديد من الفرص الممكنة.

إن تصوير الموارد الطبيعية كأغراض يعزز (ويتغذى من) خطاب الانقسام الذي يقسم الناس الى محلي و غريب. وبتصوير الموارد كأغراض، عندها فقط يمكن أن تكون "محلية"، أو أن يصور الناس على أنهم "محليين" أو "غرباء" . وتدعم حقوق الحيازة التي تُقوم على هذا الأساس عملية الإقصاء بين مجموعات المستخدمين وداخلها، من خلال إقصاء مجموعات من داخل المجموعة المحلية. ومن أمثلة ذلك النساء في وراثة الأرض، وأصحاب الملكيات الصغيرة من المزارعين الذين "يمتلكون" الأرض ريثما يتم إجبارهم في وقت لاحق على بيعها تحت ضغوط إقتصاديّة. وفي أفضل الأحوال، ينتهي الأمر بهؤلاء المزارعين إلى العمل في أراضيهم السابقة كعمالة أجيرة (راتن 1992). وبالمثل، أدت خصخصة أراضي الوديان الخصبة إلى الحد من امكانيّة وصول النساء المنتجات للأرض في الموسم الجاف، ومن إمكانيّة وصول قطعان الرعاة إلى الآبار الضحلة وأشجار الحراز التي توفر علفًا هاماً في الموسم الجاف.

ومن ناحية أخرى، فإن فهم "الموارد" بإعتبارها خبرات وعلاقات يرتكز على الناس ويقود إلى رؤية إدارة الموارد الطبيعية من حيث إدارة تجارب الناس في البيئة الطبيعية. في هذا المنظور، لا يتم العثور على الموارد الطبيعية وإدارتها بل يتم تأسيسها بإدارتها، حيث يمكن دمج تجارب الأشخاص في نفس البيئة الطبيعية على اعتبار ان المورد يمكن مضاعفته بطرق متداخلة و لا متناهية تقريبًا.

3. الحكم المحلي والمؤسسات المجتمعية

الإدارة الأهليّة

وجدت الدراسة في وسط دارفور أن الإدارة الأهلية لا تزال فاعلة، بما في ذلك في مسائل إدارة الأراضي، وأنها قادرة على القيام على انجاح الوساطات في العديد من حالات النزاع من خلال الآليات العرفية مثل الجودية والراكوبة. إلا أن هنالك تحديات مهمة.

إن العوامل الرئيسية من وراء ضعف الإدارة الأهلية و التي تم تحديدها من خلال المقابلات هي: (أ) انفصال قادة الإدارة الاهليّة عن مجتمعاتهم بسبب التهجير أثناء الحرب وبسبب تسييس المؤسسة، (ب) حقيقة أن تسليح المجموعات الرعوية بواسطة حكومة المؤتمر الوطني خلقت اختلالًا في ميزان القوة والسلطة. ولقد توقفت الجماعات الرعوية المسلحة عن الامتثال لقرارات الإدارات الأهلية لمجموعات المزارعين المسؤولة عن إدارة استخدام الأرض.

في غضون ذلك، تتصاعد المنافسة بين زراعة المحاصيل وتربية الماشية مع تداخل كلا المجالين: حيث يقوم المزارعون بتربية المزيد من الماشية ويحصل الرعاة على استقرار جزء من أسرهم في قرى شبه دائمة ويتجهون إلى الزراعة. ولا يزال هناك عدد كبير من العائدين غير قادرين على الوصول إلى الأراضي التي غادروها عند فرارهم من عنف الحرب، بينما يحتفظ أولئك الذين انتقلوا إلى هذه الأراضي، واحتلوها لسنوات، بقدرتهم على الدفاع عن مواقعهم بالقوة.

يبدو أن إدارة النزاع تعمل بنوع من التعدد المؤسسي. وغالبًا ما يكون للمؤسسات المختلفة قيم متباينة، أشبه بتلك التي توجد في إدارة الموارد الطبيعية. وإلى جانب الإدارة الأهلية والأنظمة القانونية الرسمية، توجد اليوم آليات حكومية جديدة مثل القوات المشتركة، و لجان مجتمعية ناشئه أسست لحل المشكلات المحلية بين المجموعات المحلية.

إدارة الموارد الطبيعية المجتمعية

أسست اللجان المجتمعية لإدارة الموارد الطبيعية بواسطة المنظمات غير الحكومية الدولية (INGOs) ، في الغالب، كآليات إرشادية لتنفيذ المشاريع وكوسيط لتقديم الخدمات الحكومية. إن إجراءات تشكيل اللجنة، وهيكلها الإداري، بما في ذلك المشاركة المتوازنة للمرأة، إضافة الى الأهداف الأولية على الأقل، عادةً ما كانت تعتبر جزءًا من الباقة. وغالبًا ما تتداخل اللجان المجتمعية لإدارة الموارد الطبيعية مع جمعيات قاعدية أخرى و التي تنشأ استجابة لاحتياجات برنامج منظمة دولية غير حكومية. وعلى الرغم من كونها "لجان مجتمعية " فيما يتعلق بتصوير البيئة الطبيعية واستخدامها، إلا أنها قد عملت إلى حد كبير ضمن الإطار المفاهيمي لمؤسسة حكومية أو هيئة أسست لتنفيذ مشروع ما.

وجدت الدراسة التي أجرتها جامعة الفاشر أن لجان ادارة الموارد الطبيعيّة المجتمعيّة كانت بشكل عام ناجحة في تحقيق أهدافها، لا سيما في

المجتمعات الزراعية، فيما يتعلق بأنشطة سبل كسب العيش المختلفة التي تنفذها المنظمات غير الحكومية الدولية وفي ربط المجتمعات بمقدمي الخدمات. ووصف الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات من المجتمعات لجان ادارة الموارد الطبيعيّة المجتمعية بأنها أفضل تنظيماً وأكثر تركيزاً من الإدارة الأهلية، إلى جانب كونها أكثر توازناً في تمثيلها للجنسين.
ومن ناحية أخرى، يبدو أن لجان ادارة الموارد الطبيعيّة المجتمعيّة لعبت دورًا أقل بكثير فيما يتعلق بـمواجهة تحديات إدارة الموارد الطبيعية. ويبدو أيضًا أن تأثيرها كان أقل بكثير في المجتمعات الرعوية المضمنة في العينة.

الإدارة السلميّة المشتركة

تعرض الوسط الاجتماعي، في إطار الطريقة التي تعايش بها مجموعات مختلفة من المستخدمين فضاءاتهم المشتركة كـ "مورد"، لتشويه و تعطيل عميقين. وفي هذا الوضع، ينتهي الأمر بجميع المجموعات إلى العمل بمعايير مزدوجة من خلال تصوير حقوقهم على أنها الأكثر تحديدًا والأكثر ديمومةً مما هي عليه في حقيقةً الأمر ضمن الإطار القانوني الراهن، بينما تعكس ارتباكاً وعدم يقين حول حقوق المنافسين المحتملين. إن إرث الحيازة والتشريع، وبيئة السياسات وبيئة التنمية التي تعزز تسليع الزراعة و تحويلها لصناعة، تحرص على أن صغار المنتجين هم فقط من سيخسرون هذه اللعبه على المدى الطويل.

و من أجل تعزيز الإدارة السلميّة المشتركة ضمن إطار جميع نظم سبل كسب العيش، فإنه ينبغي تسليط الضوء على هذا التعقيد. ويجب أن تبدأ هذه العملية بالإخذ بعين الاعتبار أن "الحقوق العرفية القائمه" والمزاعم ذات الصلة لا تمثّل بالفعل ضمانةً للعدالة أو الفعالية أو الأمانه . وأن هذه الاعتبارات نفسها تعتبر ناتجه من عقود من التكيف (وأحيانًا سوء التكيف) والضغوط السياسية والاقتصادية وسوء الإدارة وانعدام الأمن، وعمليات التحول المنحرفة. وبالتالي، فإن مجرد ترجمة الحقوق من "العرف" إلى الإطار القانوني لا يمكن أن يكون كافياً أو مناسباً. وقد تكون أكثر طرق التعافي المستحبه مشروطة بالتراجع عن بعض جوانب الإطار الحالي.
قد يتعين إعادة اكتشاف أو إبتكار طرق فعالة و مستدامه (بيئياً و اجتماعياً) للتعامل مع الفضاءات الطبيعية. وسيتطلّب القيام بذلك بصورة فاعلة عمليات تشاركية للإدارة المشتركة، تشمل جميع المجموعات التي تعتمد سبل كسب عيشها على القدرة على التعامل مع البيئة الطبيعية.

تم تأسيس النظام العرفي الذي أقيمت على أساسه الإدارة الأهلية على أساس الإدارة المشتركة للفضاء الطبيعي من خلال العمل بمبدأ اللا إقصاء الذي يقضي بعدم حرمان أي شخص – أكان مزارعاً أو راعياً، محلياً أو غريباً، رجل أو امرأة، مستقر أو متنقل - من الحق في كسب عيشه من الأرض.لقد دعم هذا المبدأ فهم حيازة الأراضي أو إدارة الموارد الطبيعية على أنها فن التكامل السلمي ضمن ذات الفضاء الطبيعي لأكبر عدد ممكن من المستخدمين وأكبر عدد من سبل كسب العيش.
لقد إبتلعت عقود من العولمة هذا المبدأ ضمن قواعد اقتصاد السوق. وانتقل تركيز حيازة الأراضي أو إدارة الموارد الطبيعية من دعم سبل كسب العيش إلى السوق. لكن السوق لا يخلص إلا لنفسه، ولا يبالي بما إذا كان النمو يأتي من بيع المحاصيل أو بيع الأرض، من الحبوب والعجول، أو من أعمال التدمير وإعادة البناء. وضمن النهج الجديد فإن حيازة الأراضي أو إدارة الموارد الطبيعية تُفهم على أنها مهمة استخلاص أكبر قدر ممكن من القيمة من ثروة معينة لاستخدام معين.
ولكي تعمل الإدارة الأهلية أو أي مؤسسة أخرى ذات صلة لتحقيق الإدارة السلميّة المشتركة للفضاء الطبيعي ، يجب أن يعود تركيز الإدارة لينصب على الناس والطرق التي يحتاجون إليها للإرتباط مع البيئة من أجل تأمين رزقهم. ويعدّ تعقب هذه القيم وتجديدها أمرًا حاسماً. كما انه من المهم إيجاد طرق لتمثيل هذه القيم في النظام القانوني الرسمي وبيئة السياسات وكذلك في عمل المؤسسات الموازية كلجان ادارة الموارد الطبيعيّة المجتمعيّة. وبدون القيام بهذه الخطوات الحاسمة ، فإنه من غير المحتمل أن يكون الدعم الناجح و القوي للإدارة الأهلية قد يكون غير كافٍ لتأسيس إدارة سلميّة مشتركة بصورة مستدامة.

4. توصيات لدعم الإدارة السلميّة المشتركة

يقدم هذا القسم الأخير أربع توصيات عامة لفائدة عمل برنامج تعاضد (2) فيما يتعلق بإدارة الموارد الطبيعية ، بما في ذلك التفاعل الحاسم مع الإدارة الأهلية والمؤسسات الحكومية. لا يجب إعتبار هذه التوصيات على انها وصفات لممارسات معينة من قبل فاعلين محددين. و بالنظر إلى تعقيد الوضع الحالي في دارفور، فإنه لا يمكن تحديد هؤلاء الفاعلين إلا على أساس كل حالة على حدى. ويُقصد بهذه التوصيات أن تكون مبادئ مفاهيمية و تشغيلية لتوجيه هذا العمل.

إن من المسلم به أن العمل وفقا لهذه المبادئ قد يكون في بعض الأحيان خارج نطاق قدرة برنامج تعاضد (2) أو أي مشروع آخر. وبناءاً على ذلك ، تتجلى أهمية توضيح هذه المبادئ و الإبقاء عليها في الأفق بغرض تطبيقها مستقبلاً.

1. **يحتاج التخطيط لتدخلات إدارة الموارد الطبيعية إلى النظر من منظور أوسع يتضمن النظام الرعوي كجزء لا يتجزأ من ذلك التخطيط.** ونعني "بالمنظور الأوسع" كل من المكان والزمان. ومن المحتمل أن يكون لأحواض الموارد الطبيعية، أو حتى على مستوى القرية ، اتصال فاعل وحساسية ليس فقط تجاه المنطقة المحيطة ولكن حتى تجاه الأماكن البعيدة غير المجاورة. مثلاً ، على المستوى المكاني (الارض) ، قد يقضي المستخدمون الموسميون جزءًا من العام في مناطق متباعدة و غير متجاورة ، مما قد يجعلهم مخفيين حتى عن منهجية العمل في أحواض الموارد الطبيعية. وقد يؤدي إغلاق حدود وطنية بعيدة ، أو تزايد انعدام الأمن في بلد مجاور ، إلى إحداث تأثير **الدومينو** الذي ينطوي على تعديلات في تجارة الماشية وفي أنماط الترحال. وعلى المستوى الزماني، فإن الاستخدامات يمكن ان تكون موسمية أو متقطعة أو حتى عرضية. وقد تتراكم التبعات والمظالم بعد معاملة غير عادلة أو بعد استخدام القوة على مدى فترات طويلة. وقد يتم استخدام بعض المناطق ، مثل المحميات الرعويه ، بشكل استثنائي فقط ، مثلاً، أثناء فترات الجفاف ، ولكنها تكون حاسمة للغاية في تلك الحالات. إن التغاضي عن هذه الصورة الأكبر وتحويل هذه المناطق إلى استخدامات دائمة أخرى ، أو لأي شكل من أشكال المساس بإمكانية استخدامها الاستثنائي عند الحاجة ، قد يؤدي إلى عواقب وخيمة تتجاوز الإطار الزمني للمشروع. وعلى الرغم من أن حدود المستهدفين بالمشروع قد تكون صغيرة مثل قرية معينة أو مجموعة مهاجرة خلال فترة تتراوح من 3 إلى 5 سنوات ، إلا أن الحدود المعرفية لتصميم برامج إدارة الموارد الطبيعية يجب أن تكون أوسع بكثير. ويجب تجنب تصميم أنشطة ادارة الموارد الطبيعيّة وفقًا لسبل كسب العيش السائدة للمجموعات المجتمعية التي تعيش في المنطقة و حسب (القرية و حوض الموارد الطبيعية).

2. يجب أن تكون نقطة البداية في تصميم برامج إدارة الموارد الطبيعية من "سبل كسب العيش" ، وليس "الموارد". ويجب أن يركز تصميم برامج إدارة الموارد الطبيعية على فهم كيفية استخدام الناس للفضاء الطبيعي أو احتياجهم لاستخدامه في كسب رزقهم ، بدلاً من حصر "الموارد الطبيعية" وتحديد استخدامها "الأفضل". إن الاتجاه العام الحالي يمضي في اتجاه جعل حيازة الأراضي أكثر ديمومة و أكثر حصرية. وهذا الاتجاه يزيد فقط من أسباب النزاع ، لأن الأرض التي يمكن امتلاكها من خلال الحقوق الحصرية هي فقط تلك التي تستحق أن يتم الاستيلاء عليها بالقوة. ويتمثل النهج البديل في التركيز على تطوير خيارات جديدة فيما يتعلق بقدرة الناس في الإنخراط في الفضاءات الطبيعية. يجب تحويل التركيز من اعتبار الأرض سلعة قابلة للتداول إلى كونها فضاءاً طبيعيّاً يمثل الأساس الثابت لكسب العيش. و يجب إعادة ابتكار فرص للحقوق المتعددة والمتداخلة ، والسماح بالحقوق الديناميكية (على سبيل المثال ، تستخدم نفس المساحة بشكل مختلف من قبل أشخاص مختلفين في أوقات مختلفة). وحينما تكون الأرض "نادرة" ، يجب أولاً تقييم تكدّس ملكية الأرض و تقييم الخيارات المتاحه لإبقائها ضمن النطاق المقبول اجتماعياً وتصحيح الحالات التي تم فيها تجاوز الحدود بالفعل. يجب تفضيل العمليات التي تلغي تسليع البيئة الطبيعية ، تلك التي تعزز فهم "الموارد" كتجارب وعلاقات لدعم سبل العيش عوضاً عن كونها أغراضاً وسلع.

3. يجب إفساح المجال بصورة منهجية للمشاركه ولآليات الإفادة الراجعه ، بما في ذلك المؤسسات الحكومية. يجب السماح لجميع الفئات التي تعتمد سبل عيشها على البيئة الطبيعية بالتحدث إلى المخططين ، من مستوى الولاية إلى مستوى المجتمعات المحلية. ومساعدة المخططين على رؤية وفهم مدى تعقيد الممارسات على أرض الواقع وعلى فهم الاحتياجات المتقاطعة والداعمة و المتبادلة المحتملة. وفي مواجهة تغير المناخ، يجب أن يتضمن التخطيط بجميع أبعاده التخطيط للمفاجأة. و يجب تشجيع الإنفاق على الآليات الحمائية لتقليل تعرض صغار المنتجين وحساسيتهم لأخطار المناخ ، ولدعم تعافيهم. وعلى الرغم من أن ضغوط المناخ عادة ما تكون أكثر وضوحًا ، إلا أنه يصعب، من الناحية العملية، الفصل بين الضغوط المناخية وغير المناخية. وقد تكون أفضل طريقة لتقليل تعرض صغار المنتجين لضغوط المناخ هي التدخل في الضغوطات غير المناخية المدمرة - من السياسات والتدخلات غير المدروسة - والمسؤولة إلى حد كبير عن الهشاشة والضعف. وتعد المشاركة السليمة وآليات الإفادة الراجعة

شرطًا ضروريًا لتحسين فعالية هذه التدابير.

4. يجب تجنب التسليم الجدلي بكون المنظومة القانونية العرفية فاعلة أو انها تمثل او تقوم بما تقوله بحسب الممارسة التاريخية. إن جميع

علامات مسارات الماشية

محصول الدخن

سقي الماشية

مراجع

Abdul-Jalil, M. A. 2008. Nomad-sedentary relations and the question of land rights in Darfur: From complementarity to conflict. Nomadic-sedentary relations and failing state institutions in Darfur and Kordofan (Sudan). Mitteilungen des SFB Differenz und Integration 12. Orientwissenschaftlichen Zentrum der Martin-Luther-Universität Halle-Wittenberg.

Behnke, R., H. Young, H. M. Sulieman, S. Robinson, and A. E. Idris. 2020. The seasonal imperative: Environmental drivers of livestock mobility in East Darfur, Sudan. *Land Use Policy* 99:105014.

El Shazli S., F. H. Adam, and I. B. Adam. 2006. Share the land or part the nation: The pastoral land tenure system in Sudan. United Nations Development Programme (UNDP), Khartoum.

Osman, A. M. K., H. Young, R. F. Houser, and J. C. Coates. 2013. Agricultural change, land, and violence in protracted political crisis. An examination of Darfur. Oxfam America, Boston.

Republic of Sudan. 2018. Livestock policies in Sudan. Ministry of Animal Resources, Khartoum.

Rutten, M. 1992. Selling wealth to buy poverty. The process of the individualization of land ownership among the Maasai pastoralists of Kajado District, Kenya, 1890-1990. Verlag Breitenbach Publishers, Saarbrücken, Germany.

Standing, G. 2019. *Plunder of the commons: A manifesto for sharing public wealth.* London: Penguin Random House.

Sulieman, H., and H. Young. 2019. Transforming pastoralist mobility in West Darfur: Understanding continuity and change. Feinstein International Center, Friedman School of Nutrition Science and Policy at Tufts University, Boston.

Unruh, J. D. 2012. Land and legality in the Darfur conflict. *African Security* 5 (2): 105–128. Young H., M. Fitzpatrick, A. Marshak, A. Radday, F. Staro, and A. Venkat. 2019. Lessons for Taadoud II: Improving natural resource management, a Feinstein International Center Desk Study. Feinstein International Center, Friedman School of Nutrition Science and Policy at Tufts University, Boston.

Young, H., and D. Maxwell. 2013. Participation, political economy and protection: Food aid governance in Darfur, Sudan. *Disasters* 37 (4): 555–578.

© مركز فاينشتاين الدولي 2021

تويتر:@FeinsteinIntCen
fic.tufts.edu

تم تمويل هذه المواد عن طريق المعونة البريطانية لحكومة المملكة المتحدة؛ لكن الآراء المعبر عنها لا تعكس بالضرورة السياسات الرسمية لحكومة المملكة المتحدة.